أثر الإفصاح على تعزيز تطبيق الحاكمية (الحوكمة) المؤسسية في البنوك الإسلامية في الأردن من وجهة نظر المدققين الداخليين

تاريخ الاستلام: ٢٠١٦/١١/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠١٧/١/٣١

د. **عطا الله أحمد سويلم الحسبان** (*)

الملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر الإفصاح في تعزيز تطبيق الحوكمة المؤسسية من خلال تطوير استراتيجيات تساعد في تطبيق مرتكزات الحوكمة المؤسسية . وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية في الأردن أما عينة الدراسة فتتمثل بالمدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الأردن .واعتمدت الدراسة على تصميم استبانة تراعي متغيرات الدراسة وأهدافها . وتم استخدام أساليب إحصائية مثل اختبار كرونباخ ألفا والنسب المئوية والتكرارات واختبار ت للعينة الواحدة والوسط الحسابي والانحراف المعياري .ومن أهم نتائج الدراسة : وجود هيئات رقابية شرعية تمارس تطبيق الأنظمة والتعليمات وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من منظور إسلامي معاصر الأمر الذي يساعد في تكامل الآراء حول شرعية المعاملات المالية في البنوك

(*) أستاذ مشارك/قسم المحاسبة / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة العقبة للتكنولوجيا.

الإسلامية في الأردن، وأن البنوك الإسلامية تقوم بإعداد جداول إضافية بالمعلومات التي لم يفصح عنها ضمن مكونات القوائم المالية . ومن أهم توصياتها : ضرورة التفسير الكامل للتعاقدات كافة التي تتم فيما بين البنك الإسلامي ومختلف الأطراف الأخرى المتعاملة فيه تفسيرا دقيقا ، وتفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية الشرعية العامة و الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة و الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة

الكلمات المفتاحية : الحاكمية المؤسسية ، البنوك الإسلامية ، الإفصاح ، المدققين الداخليين

The Impact of disclosure to enforce the application of Corporate Governance Institutional in Islamic banks in Jordan, from the point of view of Internal Auditors

Abstract

The study aimed to show the impact of disclosure in promoting the application of corporate governance through the development of strategies to assist in the implementation of the pillars of corporate governance. The study sample is represented by the internal auditors in Islamic banks in Jordan. The study was designed to take into account the sensitive variables of the study and its objectives .And many statistical methods was used, such as Cronbach's alpha test, percentages, frequencies , mean and standard deviation for one sample T test. The most important findings of the study: the existence of a legitimate oversight agencies practiced applying regulations, instructions and regulate the relationship between the stakeholders from an Islamic perspective of a contemporary, which helps in the integration of views on the legitimacy of financial transactions in the Islamic banks in Jordan, and that the Islamic banks are setting additional tables with information that was not

disclosed in the financial statements of components. One of the main recommendations: the need for a full accurate explanation for all the engagements that occur between the Islamic Bank and various other parties, activating the role of stakeholders, such as, the supervisory bodies of public legitimacy and direct the parties to oversee and control and other parties associated with the facility.
Key words: corporate governance, Islamic banks, disclosure, internal auditors

المقدمة

تعد الحوكمة المؤسسية أداة الربط بين مختلف شرائح أصحاب المصالح في البنوك الإسلامية بشكل عام ، لأنها توضح العلاقة بين إدارة البنك وباقي الأطراف المستفيدة منه ، كما أنها توضح أهداف البنوك والوسائل التي تساعد على تحقيقها وتقوم على مراقبة تنفيذها ، مما يعني أن الحوكمة الجيدة توفر للإدارة التنفيذية الحوافز اللازمة للوصول إلى الأهداف التي تساهم في مصلحة البنوك الإسلامية وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة ، الأمر الذي يساعد المنظمة في إيجاد الطرق المثلى لاستغلال كل من مواردها المادية والمالية والمعنوية ، وتقوم على دمجها بالطريقة المثلى لتحقيق أهداف البنوك الإسلامية بكفاءة وفاعلية . كما أن البنوك الإسلامية تعد من أكثر القطاعات المصرفية حاجة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، نظرا لما تحققه من مزايا لمصلحة الأطراف كافة الذين لهم علاقة بالقوائم المالية ، وهذه الأطراف تحتاج إلى

وجود مرجعية تكون واضحة ومفهومة لجميع شرائح المجتمع بطبيعة الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية ، لمعرفة درجة صحتها دينيا وقانونيا ، لذلك فإن الحوكمة المؤسسية تقوم على ربط احتياجات أصحاب المصالح باحتياجات الإدارة ،مما يساعد على تكامل دور كل طرف على حدة دون أن يكون هناك تعارض في المهام ،بتوضيح الأسس والمبادئ التي تحكم علاقة البنك بغيره من الأطراف المستفيدة منه (دويلة ، ٢٠١٦، ص٣).

كما أن الحاكمية المؤسسية تحتاج إلى عملية إفصاح محاسبي تساعد الأطراف المسؤولة عن تنظيم الأنظمة والتعليمات على تدوين السياسات المحاسبية من فترة لأخرى الأمر الذي ينعكس إيجابا على وضع الأنظمة والتعليمات أو تكاملها للوصول إلى المستوى المرغوب من قبل أصحاب المصالح .لذلك فإن النمو في تقديم المنتجات المصرفية في البنوك الإسلامية أدى إلى ضرورة تطوير تطبيق الحوكمة المصرفية التي تعتمد على الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية، بحيث يكون هناك إطار قانوني وتشريعي كامل يوضح علاقة البنك بأصحاب المصالح في تلك البنوك من حيث متطلبات الإفصاح المحاسبي وتطوير الإستراتيجيات لتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية.

مشكلة الدراسة

تعد الحوكمة المؤسسية المرجعية القانونية التي تنظم علاقة المنشاة مع الأطراف داخلها وخارجها، الأمر الذي يجعل وجود عناصر الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية مثلا شيئاً ضرورياً ومهماً، لذلك تتمركز مشكلة الدراسة في إيجاد تطبيق الحوكمة المؤسسية وعناصرها في البنوك الإسلامية في الأردن . لذلك فإن مشكلة الدراسة تركز على الأمور التالية

١-هل تطبق البنوك الإسلامية استراتيجيات تطوير الحوكمة المؤسسية ؟

٢-ما هو اثر تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي على تطوير تطبيق الحوكمة المؤسسية

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية

١-التعرف إلى المفاهيم المتعلقة بالحوكمة المؤسسية من الناحية الشرعية ومحاولة ربطها بأعمال البنوك الإسلامية

٢-التعرف على درجة تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن لاستراتيجيات تطوير قواعد الحوكمة المؤسسية

٣-التعرف على أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تعزيز تطبيق الحوكمة المؤسسية

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي

١- زيادة العملاء في البنوك الإسلامية في العقد الأخير أدى إلى ضرورة تطوير استراتيجيات واضحة، توضح طبيعة علاقة العملاء مع البنوك الإسلامية لا سيما في ظل التنوع الكبير في تقديم الخدمات المصرفية ذات الطابع الإسلامي في الآونة الأخيرة، الأمر الذي تطلب توفير مرجعية توضح الخطوات اللازمة

لتقديم الخدمات المصرفية ضمن نظام متكامل بعيد عن الاجتهادات، سواء من قبل إدارة البنوك الإسلامية أو العملاء

٢- إن الحوكمة مثل مجموعة من الأدوات والإجراءات المنظمة لطبيعة العلاقات بين الأطراف المتمثلة في المالكين للمؤسسة المصرفية، ونظام الرقابة والمسؤولية التي تهدف إلى تحديد استراتيجية فاعلة لأداء البنوك الإسلامية

٣- الحوكمة في البنوك الإسلامية يحكمها الالتزام بقواعد شرعية إسلامية، على عكس ما هو موجود في البنوك الربوية المبني على هدف زيادة الربحية والربح، حيث تلتزم البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعدم المتاجرة بالديّن إضافة إلى ما تتميز به البنوك الإسلامية من وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة عمليات البنك الإسلامي مع قواعد الإسلامية في التعامل مع أصحاب المصالح

٤- إن الإفصاح المحاسبي له اثر في الحوكمة المؤسسية من حيث توضيح آليات وتنسيق خطوط السلطة بين أصحاب المصالح في تحقيق الجودة في اتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق الميزة التنافسية لمختلف قطاعات الأعمال ولا سيما البنوك الإسلامية

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية

١- لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية

٢- لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية في الأردن

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية في الأردن وعددها (٥) بنوك إسلامية ، أما عينة الدراسة فتتمثل بالمدققين الداخليين في تلك البنوك على اعتبار أن المدققين الداخليين لهم ارتباط بأطراف داخل البنك الإسلامي وأطراف خارج البنك الإسلامي، بحيث يعد المدقق الداخلي المسؤول عن تطبيق قواعد الرقابة الداخلية وتطبيق الأنظمة والتعليمات التي تمثل جوهر الحوكمة المؤسسية، وقد بلغ عدد المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية (٧١) مدققا داخليا (الحسبان والفواز، ٢٠١٦، ص ٨). بحيث تم توزيع استبانات عددها ٦٧ استبانة وتم استرداد (٦١) استبانة، وتم استثناء استبانتين لعدم صلاحيتهما للتحليل.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، بحيث يمثل المنهج الاستقرائي بالمصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، أما الجانب الاستباطي المتمثل بالمصادر الأولية عن طريق توزيع استبانة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية، للحصول على نتائج الدراسة الميدانية .

الدراسات السابقة

١- دراسة دويلة (٢٠١٦) " أثر تطبيق الشفافية في الحوكمة المؤسسية على مستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية في دولة الكويت

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الشفافية في الحوكمة المؤسسية على تطبيق متطلبات مبدأ الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية الكويتية في القوائم المالية المتمثلة بقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية . كما اعتمدت الدراسة على إعداد استبانة للحصول على البيانات العملية. واعتمدت كذلك على الاستبانة في الحصول على البيانات ، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمديري دائرة الحوكمة والشفافية والمديرين الماليين والمدققين الداخليين في البنوك الإسلامية الكويتية. ومن أهم نتائج الدراسة : وجود أثر ايجابي للشفافية في الحوكمة المؤسسية على تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في مكونات القوائم المالية، وهي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية، إضافة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم

المالية في البنوك الإسلامية الكويتية. ومن أهم نتائج الدراسة : ضرورة إلزام البنوك الإسلامية في الكويت على تطبيق متطلبات التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح المحاسبية للمساعدة في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبية في القوائم المالية ، و قيام البنك المركزي الكويتي على تخصيص مكافآت وحوافز مادية ومعنوية للبنوك التي تلتزم بمتطلبات الشفافية في الحوكمة المؤسسية، الأمر الذي يساعد في تجنب الأزمات المالية التي قد تحدث. وقد ساهمت هذه الدراسة في البحث الحالي في تحديد عينة الدراسة المتمثلة بالمدققين الداخليين إضافة إلى تحديد مكان التطبيق، وهو البنوك الإسلامية إضافة إلى صياغة الفرضية الثانية المتمثلة بالإفصاح المحاسبي ، بينما اختلفت عن البحث الحالي في بلد التطبيق حيث إن الدراسة ركزت على دولة الكويت، أما البحث الحالي فقد ركز على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

2-Alhosban, alfawwaz,(2014)study "The Role of Internal Control to Deal with Corporate Governance in Information Technology Environment in Commercial Banks

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى متطلبات تكنولوجيا المعلومات للتدقيق الداخلي من وجهة نظر الحوكمة المؤسسية من حيث الأنظمة والتعليمات وأخلاقيات المهنة مع إضافة فكرة وجود مكاتب تدقيق . وتم استخدام الاستبانة بوصفها أداة للحصول على

المعلومات، وتم توزيعها على المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، وتم استخدام نظام ليكرت الخماسي ، وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار ت للعينة الواحدة مع قبول تلك الفرضيات البديلة ورفض الفرضيات العدمية .ومن أهم نتائج هذه الدراسة : أن التعليمات والأنظمة بالشركة متكيفة مع الأوضاع الاجتماعية، لضمان التنفيذ الجيد لها من قبل الموظفين ، وتقييم درجة الخضوع للأنظمة والتعليمات والتعديلات عليها من الموظفين ولا سيما التعليمات المالية والمحاسبية من قبل المدقق الداخلي ، و تساعد وجود مكاتب تدقيق داخلي المدقق الخارجي على إعطاء رأي فني أكثر وضوحا واستقلالية ، ووجود تفعيل لدور الحكومة من خلال توفر مختصين مؤهلين في عملية إصدار القوانين وبلغة مفهومة، بالاشتراك مع الجهات غير الحكومية وذات العلاقة بالمحاسبة وتدقيق الحسابات . **وأهم توصيات الدراسة** : تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالأخلاق الوظيفية للتدقيق مثل: التكامل والموضوعية، والاستقلالية، والثقة المتبادلة ، وتقييم درجة الخضوع للأنظمة والتعليمات والتعديلات عليها من الموظفين ولا سيما التعليمات المالية والمحاسبية من قبل المدقق الداخلي ،وعقد المؤتمرات المتخصصة لتوعية أصحاب المصالح على تعزيز مفهوم الحوكمة المؤسسية وانعكاساتها على رؤية ورسالة البنوك بشكل خاص ،وأن يتم مراجعة الأنظمة والقوانين من فترة لأخرى من أجل التأكد منها ومدى ملاءمتها لأعمال الشركات، وما يستجد عليها من نشاطات وأعمال من خلال التطورات التكنولوجية المختلفة داخليا وتأثيراتها خارجيا .وساهمت هذه الدراسة في البحث الحالي في تحديد عينة الدراسة المتمثلة بالمدققين الداخليين، بينما اختلفت معها في مكان التطبيق المتمثل بالبنوك الإسلامية وليس البنوك التجارية .

٣- بني سلامه ودراغمة (٢٠١٤)، **معايير الشفافية في الفقه الإسلامي وأثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية.**

هدفت الدراسة إلى بيان معايير الشفافية في الفقه الإسلامي ودورها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية، وكذلك إلى بيان أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية، وبيان دور الشفافية في العمل على متانة التعامل المصرفي القائم على الشفافية وأنجح الحلول والمقترحات اللازمة لمعاجلة الأزمة .وقد سلك الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع مفردات الموضوع من مصادرها الأصلية . ومن أهم نتائج الدراسة : الحاجة إلى الشفافية أمر شرعي موافق لكل مبادئ العدالة والإنصاف وتظهر أهميته في محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده، وتحقيق وضمان النزاهة والاستقامة للعاملين كافة في الشركة. وتكمن أهميته أيضا في محاربة الانحرافات التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف ، كما أظهرت أنه من خلال الشفافية والإفصاح في التعامل المصرفي يتبين لنا شرعية المعاملات وخلوها من حالات الغش أو الإخفاء أو الكتمان أو التدليس، وبيان الشروط جميعها ومعرفة شرعيتها من عدمه ، كما أظهرت أن الإفصاح في التقارير المالية في

نواح عدة منها احتساب وعاء الزكاة الذي يتطلب تقويم الأصول المتداولة والثابتة. ومن أهم توصيات الدراسة :العمل الجاد على تفعيل هذه المعايير من خلال بث ثقافتها أولا بين أصحاب الشأن في المصارف الإسلامية، والشركات والمؤسسات، وبين الناس ككل واتخاذ ذلك قاعدة ومنطلقا للتعامل المالي والاقتصادي الإسلامي المبني على القيم الأخلاقية التي تحقق مصالح الجميع دون استثناء ، ودعوة العلماء وطلبة العلم والباحثين إلى الاهتمام بمعاير الشفافية والإفصاح والنزاهة من خلال أبحاثهم وكتاباتهم وعقد المؤتمرات المتخصصة، لنشر الوعي في هذه الأمة واسترشاد هذه المعاني السامية. وساهمت هذه الدراسة في الدراسة الحالية بأن أخذت الجانب الشرعي في الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق الحوكمة المؤسسية على قطاع البنوك الإسلامية ، كما تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا بأن أخذت الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة المؤسسية، مع أخذ الجانب الفقهي فيها واختلفت معها في أن أخذت الجانب المحاسبي من الشفافية وربطه مع مبدأ الإفصاح المحاسبي

٤.دراسة الحسبان(٢٠١٣) " extent of application Islamic accounting standards in Jordanian Islamic banks

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام البنوك الإسلامية في الأردن على تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الإسلامي الدولي رقم ١ (الإفصاح) ، بحيث تم تصميم استبانة من واقع المعيار المحاسبي الإسلامي، وتوزيعها على المحاسبين والمدققين الداخليين في البنوك الإسلامية الأردنية . وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تطبيق بدرجة متوسطة لأساليب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية في الأردن . ومن أهم توصياتها : عقد المؤتمرات العلمية المتخصصة في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من حيث طرق الإفصاح وطرق القياس المحاسبي

4.Al-Amarneh , (2014) , Corporate Governance , Ownership structure and Bank performance in Jordan .

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر هيكل رأس المال والحوكمة المؤسسية على أداء وربحية البنوك في الأردن . وأخذت الدراسة (١٨) بنكاً موجوداً في الأردن للسنوات من ٢٠٠٠-٢٠١٢ وتم تحليل القوائم المالية للبنوك في الأردن من خلال علاقة هيكل رأس المال في البنوك مع وجود مبادئ الحوكمة المؤسسية وأثرها على ربحية البنوك في الأردن . ومن أهم نتائج الدراسة بأن هيكل رأس المال يؤثر على أرباح البنوك في

الأردن ، كما أظهرت الدراسة بأن زيادة أعضاء مجلس الإدارة في البنوك يؤثر إيجابا على زيادة أرباح أو الأداء المالي للبنوك . ومن أهم توصياتها : ضرورة وجود معايير متعلقة بالحوكمة المؤسسية مع وضوح تلك المعايير .

٥.دراسة صيام (٢٠٠٩) دور الحاكمية المؤسسية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية

على الرغم من استحواذ أسس وقواعد الحاكمية المصرفية على اهتمام كثيرين ، كونها من المواضيع المطروحة جديا على صعيد الاقتصادات العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية وانتشار العولمة بوتيرة متسارعة لم يسبق لها مثيل ، فإن البنوك التجارية – وشأنها في ذلك شأن غيرها – قد تأثرت بمتطلبات العولمه وما تفرضه من تحديات جسام، لإثبات وجودها في ظل ما نشهده من أحداث مالية وانهيارات مصرفية.
وهكذا بدت ضرورات تطبيق الحاكمية المصرفية الاحترافية ، لتنظيم العلاقات التشابكية بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح والمساهمين على اختلافهم، لإحكام الرقابة على الإدارة وعدم المساس بمصالح المتعاملين.وقد خلُص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من بينها أن الحاكمية المصرفية قد نجحت في جذب الاهتمام ، وعززت كفاءة البنوك التجارية الأردنية بدليل تطورها ونموها وزيادة حجم التسهيلات المقدمة ، وتشديد الرقابة على عمليات التمويل وفق أُطر تشريعية وتنظيمية تعكس الصورة المشرقة للحوكمة المصرفية في ظل العولمة، وانعكاس ذلك على تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الحاكمية المؤسسية

١- عرّفتها منظمّة التعاون الاقتصاديّ والتنمية OECD (Organization for Economic Co-Operation and Development). بأنّها: "وسيلة لتنظيم العلاقات بين كل من إدارة الشركة مع بقية أصحاب المصالح في منشأة معينة من خلال وجود هيكل تنظيمي جيد، يوضح الأدوار والمسؤوليات وتساعد في تحديد الأهداف والاستراتيجيات التي لها تأثير في تحقيق الأهداف العامة لمنشاة معينة . , ODEC) 2004 , P2)

٢-الحاكمية من الناحية الشرعية هي " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية ، و ترتكز على ثلاث خصائص هي : (سمحان ومبارك ، ٢٠١٢)

أولا : السلوك الأخلاقي: أي تامين الالتزام السلوكي بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الجيد، و التوازن في تحقيق أهداف أصحاب المصالح بالمنشأة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ثانيا : تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل: الهيئات الإشرافية الشرعية العامة، و الأطراف المباشرة للإشراف، و الرقابة و الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة

ثالثا : تقييم المخاطر التي من الممكن أن تواجه أعمال الشركات الإسلامية

الحوكمة المؤسسية لها أهمية خاصة في البنوك الإسلامية حيث : (الهنينـــي وحيمـــور ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٧)

- إن الحوكمة تعد نظاما سليما لممارسة العمليات التشغيلية في البنوك الإسلامية
- إنها تعد مرجعية مناسبة في تطوير الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والإداري
- إن طبيعة أعمال البنوك الإسلامية تختلف عن غيرها من المنشات المالية ، كونها تخضع إلى إدارتين، تتمثل الأولى: بمجلس الإدارة أما الثانية بالهيئات الرقابية والشرعية ،مما يستدعي توفير مرجعية قانونية وشرعية توضح دور وصلاحيات كل جهة رقابية ، وهذا يمكن عمله في إطار الحوكمة

– إن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر تختلف عن غيرها، الأمر الذي يعين عليها وجود فريق عمل متكامل، لتحديد المخاطر وكيفية التعامل معها سواء من الناحية المالية أو من الناحية الشرعية ، إضافة إلى تكاتف الأطراف كافة في البنك لإيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع تلك المخاطر

استراتيجيات تطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية

يمكن إيجاز أهم الممارسات التي تساعد في تطوير تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية بما يلي :(بورقبة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩)

١- توفير المؤسسات التي تساعد في تكوين البنى التحتية للمصارف الإسلامية

٢- تكوين هيئات رقابية شرعية تمارس تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من منظور إسلامي معاصر

٣- التفسير الكامل للتعاقدات كافة التي تتم فيما بين البنك الإسلامي ومختلف الأطراف الأخرى المتعاملة فيه تفسيرا دقيقا، بهدف الابتعاد عن التفسيرات الخاطئة التي تؤثر على مصالح المتعاملين مع البنك، وإجراء المراجعات القانونية والشرعية لتلك الاتفاقات أو العقود

٤- زيادة الثقة بين الأطراف المتعاملة مع البنوك الإسلامية سواء للمستثمرين أو العملاء أو الجهات الحكومية، وهذا يتم من خلال توفير المرجعية القانونية لتنظيم العلاقة بين تلك الأطراف

٥- وجود نظام رقابة فعال يقوم على تنفيذ التعليمات والأنظمة التي تهدف للمحافظة على ممتلكات ومصالح وحقوق المساهمين والمستثمرين على حد سواء

وأصدر معيارا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٦، تحت ما يسمى بـ (المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية) وهي:(مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٦ ، ص ٨)

١- وضع إطار شامل يوضح خطوط السلطة والمسؤوليات لجميع الموظفين في المؤسسات الإسلامية

٢- إعداد التقارير المالية والتقارير غير المالية التي تطبق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣- الإقرار بحقوق أصحاب العمليات الاستثمارية في المؤسسات المالية الإسلامية ووسائل ضمان امن وسلامة تلك الاستثمارات

٤- اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أية عوائد.

٥-الاعتماد على فتاوى شرعية موثوق بها من مختصين في الاقتصاد الإسلامي.
٦-توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

آليات تطوير الشفافية والإفصاح في ظل الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية

تعرّف الشفافية لدى البنوكبأنها الإفصاح عن معلومات موثوقة في وقت مناسب، كي يتمكن مستخدمو تلك المعلومات من إجراء تقييم دقيق للمركز المالي للبنك الإسلامي، ولأدائه وأنشطته التجارية، والمخاطر الناجمة عن تلك الممارسات. وهذا يعني وجود خصائص نوعية في عملية الشفافية تساعد في تطوير آليات الشفافية والإفصاح في ظل الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية على النحو التالي : (عياري وخوالد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦)

١- الشمولية : بحيث تستطيع الجهات المرتبطة بالبنوك الإسلامية من إجراء التحليل الذي يناسبها، لاتخاذ مختلف أنواع القرارات، مما يعني ضرورة أن تكون المعلومات المالية شاملة وضمن خصائص مشتركة، لكي تسهل إجراء أو اتخاذ القرارات المناسبة .

٢- الصلة والتوقيت المناسب : بحيث تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها موثوقة وتلبي احتياجات صانعي القرارات في البنوك الإسلامية، وتكون المعلومات ذات صلة قوية بطبيعة القرار، وأن تكون في الوقت المناسب لاتخاذ القرار

٣- الموثوقية : وتعني أن تكون المعلومة المقدمة لأصحاب المصالح موثوقة، ويوجد ما يعززها بالأدلة والقرائن، وأنها تمثل بصدق الواقع المالي للبنك الإسلامي، وأن هذه المعلومة موثقة من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجان التدقيق (أدوات الحوكمة المؤسسية)

٤- القابلية للمقارنة : وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية أو البيانات المالية مفيدة لأصحاب المصالح لغايات المقارنة مع الشركات الشبيهة ضمن القطاع نفسه، وهذا يعني أن يكون هناك شفافية وإفصاح للسياسات المحاسبية كافة وأن تتميز هذه السياسات المحاسبية بالثبات من فترة لأخرى، بحيث يمكن مقارنة الأداء المالي للبنك الإسلامي مع بنوك أخرى ضمن الدولة نفسها أو مع دول أخرى مشابهة

٥- الأهمية النسبية : يجب أن تعكس التقارير المالية للبنوك الإسلامية أو تفصح عن كل بند مهم بشكل مستقل. وتكون المعلومات هامة إذا أدى إغفالها أو تشويهها إلى

تغيير التقييم أو القرار أو كان له تأثير على التقييم أو القرار الذي يتخذه المستخدم بالاعتماد على تلك المعلومات

٦- تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي من حيث قدرة البنك على سداد التزاماته تجاه المودعين أو المستثمرين، وحماية حقوق المساهمين، وذلك من خلال إجراء التحليلات المالية التي تهدف إلى الحصول على معلومات إضافية لم تتم بالشفافية والإفصاح مثل الأداء المستقبلي للبنك وكيفية تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأصول، وكيفية التعامل مع مخاطر الأصول

تاثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

تؤثر الحوكمة على الإفصاح فيما يلي : (أبو حمام ، ٢٠٠٩، ص ٥١)

١- إن الإفصاح المحاسبي أحد مبادئ وأهداف المحاسبة الذي يقوم على توفير السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، لقراء القوائم المالية وهذا يعد أيضا من قواعد الحوكمة المؤسسية التي تقوم على الشفافية والمسائلة

٢-إن الحوكمة تعتمد على توفير معلومات كاملة للمستثمرين عن بيانات القوائم المالية، وهذا من قواعد عملية الإفصاح المحاسبي.

٣-إن يتم تصميم الإفصاح بطريقة تؤدي إلى زيادة الموثوقية بها باستخدام المعايير الدولية، وهذا يعد من متطلبات الحوكمة المؤسسية وذلك بأن تكون المعلومات موثوق فيها وقابلة للمقارنة

٤-إن الهدف الأساسي للإفصاح هو توفير معلومات مالية ومعلومات غير مالية تساعد أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا يعد جوهر الحوكمة المؤسسية .

نتائج الدراسة الميدانية

تم استخدام تصميم استبانة تراعي أهداف ومتغيرات الدراسة وتم توزيعها على المدققين الداخليين للبنوك الإسلامية في الأردن، وتم استخدام التحليل الإحصائي SPSS وتحديدا تم استخدام : التكرارات والنسب المالية والمتوسطات والانحراف المعياري واختبارات للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة ، كما أن قيمة اختبار كرونباخ ألفا للاستبانة ٨٢% وهي أعلى من الحد الأدنى ٦٠% وهذا الاختبار يقيس درجة الاتساق الداخلي لإجابات أفراد عينة الدراسة، لذلك فإن هناك مصداقية جيدة في إجابات أفراد عينة الدراسة

أولا : الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

جدول رقم(١) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	٣٤	%٥٧,٦
إدارة أعمال	١٢	%٢٠,٣
نظم معلومات محاسبية	٩	%١٥,٢
علوم مالية واقتصادية	٤	%٦,٩
إجمالي	٥٩	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق بان الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة من تخصص المحاسبة وهذا قد يكون سبب طبيعي، لأن عينة الدراسة من المدققين الداخليين كما أن البنك المركزي له دور بطبيعة المدققين الداخليين،

في البنوك بشكل عام، الأمر الذي يتطلب أن يكون المدقق الداخلي قدر الإمكان من تخصص المحاسبة

جدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١٤	%٢٣,٧
٦-١٠ سنوات	١٧	%٢٨,٨
١١-١٥ سنة	١٠	%١٧
١٦ سنة فأكثر	١٨	%٣٠,٥
إجمالي	٥٩	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق بان الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة ممن فئة الخبرة (١٦) سنة فأكثر، وقد يكون هذا انعكاس إيجابي على نتائج وتوصيات الدراسة، لأن موضوع الحاكمية قد يحتاج إلى وجود خبرة في تتبع الأنظمة

والتعليمات من فترة لأخرى حتى يتمكن من تحديد درجة التقدم في تطبيق تلك الأنظمة والتعليمات، وهذه من قواعد الحاكمية المؤسسية

ثانيا : قاعدة اتخاذ القرار

تم استخدام نظام الخماسي الذي يعطي كل فقرة خمسة خيارات وهي موافق بشدة ، وموافق ، ومحايد ، وغير موافق ، وغير موافق بشدة . ولغايات التحليل الإحصائي، تم إعطاء رموز لكل خيار وهي : موافق بشدة بالرمز ٥ ، والموافق بالرمز ٤ ، والمحايد بالرمز ٣ ، وغير الموافق بالرمز ٢ ، وغير الموافق بالرمز ١ . لذلك فإنه كلما زاد المتوسط عن الرقم ٣ فإن درجة الموافقة تزيد وتعبر عن درجة التطبيق في البنوك الإسلامية ، وبالمقابل كلما قل الوسط الحسابي عن الرقم ٣ سواء للفرضية أو الفقرة في الاستبانة كلما زادت عدم الموافقة على درجة التطبيق .

ثالثا مناقشة فرضيات الدراسة مع النتائج الإحصائية

جدول رقم (٣) أراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الأولى

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تأمين الالتزام السلوكي بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الجيد، و التوازن في تحقيق أهداف أصحاب المصالح بالمنشأة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.	٤,٢٥	٠,٤٥	١
٢	تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية الشرعية العامة، و الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة، و الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة	٣,٠٨	٠,٧٦	٦
٣	توفير المؤسسات التي تساعد في تكوين البنى التحتية للمصارف الإسلامية	٢,٤٦	١,٠٨	٣
٤	تكوين هيئات رقابية شرعية تمارس تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من منظور إسلامي معاصر	٣,٧٦	٠,٥٤	٢
٥	زيادة الثقة بين الأطراف المتعاملة مع البنوك الإسلامية سواء للمستثمرين أو العملاء أو الجهات الحكومية، وهذا يتم من خلال توفير المرجعية القانونية، لتنظيم العلاقة بين تلك الأطراف	٣,٣٩	٠,٨٧	٤

٦	وجود نظام رقابة فعال يقوم على تنفيذ التعليمات والأنظمة التي تهدف للمحافظة على ممتلكات ومصالح وحقوق المساهمين والمستثمرين على حد سواء	٣,١٣	٠,٦١	٥
٧	التفسير الكامل للتعاقدات كافة التي تتم فيما بين البنك الإسلامي ومختلف الأطراف الأخرى المتعاملة فيه تفسيرا دقيقا	٢,٦١	٠,٩١	٧
الوسط الحسابي		٣,٢٤		

يلاحظ من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة المتمثلة بالمدققين الداخليين، تؤكد تطبيق الفقرة الأولى بمتوسط ، ٤,٢٥، وهذا يدل على أن نسب الموافقة أعلى بكثير من نسب غير الموافقة ، وهذه الفقرة تتضمن تأمين الالتزام السلوكي بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الجيد، و التوازن في تحقيق أهداف أصحاب المصالح بالمنشأة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية ، وهذا يدل على أن تطوير استراتيجية للتوازن بين أخلاقيات المهنة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح يساعد في إعطاء موثوقية أكبر للحاكمية المؤسسية، وهذا يساعد أيضاً في إعطاء قيمة إضافية لتقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق الخارجي، الأمر الذي قد يعطي تكاملا في إنجاز عملية المراجعة والرقابة الداخلية مما يعطي انعكاسا إيجابياً على تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية .كما يلاحظ بأن الفقرة الرابعة تمثل درجة القبول أو التأكيد الثانية حسب رأي أفراد عينة الدراسة المتمثلة بتكوين هيئات رقابية شرعية تمارس تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من منظور إسلامي معاصر ، وهذا يؤدي إلى وجود رقابة ذاتية شرعية على المعاملات المالية في البنك الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار التطورات في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء من خلال تطبيق

الأنظمة والتعليمات اللازمة لذلك . كما يلاحظ بأن الفقرة الثانية تمثل درجة القبول الثالثة حسب رأي أفراد عينة الدراسة والمتمثلة بوجود بنية تحتية (تشريعات ، ومؤسسات ، ومستلزمات) مناسبة لتطبيق الحاكمية المؤسسية . يلاحظ كذلك بان الوسط الحسابي للفرضية الأولى ٣,٢٤ وهو أعلى من الوسط (٣) مما يعني أن أفراد عينة الدراسة تؤكد تطوير استراتيجيات الحوكمة في البنوك الإسلامية .

جدول رقم (٤) آراء عينة الدراسة بفقرات الفرضية الثانية

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	إجراء التحليل الذي يناسب البنك الإسلامي لاتخاذ مختلف أنواع القرارات حتى تكون المعلومات المالية شاملة وضمن خصائص مشتركة، لكي تسهل إجراء أو اتخاذ القرارات المناسبة	٤,٦١	٠,٧٤	١
٢	تكون المعلومة المقدمة لأصحاب المصالح موثوقة، ويوجد ما يعززها بالأدلة والقرائن وأنها تمثل بصدق الواقع المالي للبنك الإسلامي	٣,٢٨	٠,٥٦	٥
٣	تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها موثوقة وتلبي احتياجات صانعي القرارات في البنوك الإسلامية وتكون المعلومات ذات صلة قوية بطبيعة القرار	٢,٧١	٠,٤٩	٦

٤	تكون المعلومات المحاسبية أو البيانات المالية مفيدة لأصحاب المصالح لغايات المقارنة مع الشركات الشبيهة ضمن القطاع نفسه.	٣,٨٩	١,١٢	٣
٥	تعكس التقارير المالية للبنوك الإسلامية أو تفصح عن كل بند مهم بشكل مستقل	٣,٤٨	٠,٧٣	٤
٦	تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي من حيث قدرة البنك على سداد التزاماته تجاه المودعين أو المستثمرين وحماية حقوق المساهمين	٢,٣٩	٠,٧٤	٧
٧	إجراء التحليلات المالية التي تهدف إلى الحصول على معلومات إضافية لم تتم بالشفافية والإفصاح مثل الأداء المستقبلي للبنك الإسلامي	٤,٢٩	٠,٦٧	٢
الوسط الحسابي		٣,٥٢		

يلاحظ من الجدول السابق بأن أفراد عينة الدراسة تؤكد تطبيق الفقرة الأولى بمتوسط ٤,٦١وهذا يدل على أن نسب الموافقة أعلى من نسب غير الموافقة، وهذه الفقرة متمثلة بإجراء التحليل الذي يناسب البنك الإسلامي، لاتخاذ مختلف أنواع القرارات حتى تكون المعلومات المالية شاملة وضمن خصائص مشتركة، لكي تسهل إجراء أو اتخاذ القرارات المناسبة ، وهذا يدل على وجود استراتيجية شاملة تساعد على تكوين مرجعية قانونية مالية تسهل اتخاذ القرارات المالية في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يعزز مفهوم تطبيق الحاكمية المؤسسية، والاستفادة من المزايا التي تحققها الحاكمية من حيث اكتساب مزايا تنافسية أو البقاء في السوق المصرفي . كما يلاحظ بان الفقرة السابعة تمثل درجة القبول الثانية بمتوسط ، ٤,٢٩ وتتضمن إجراء التحليلات المالية

التي تهدف إلى الحصول على معلومات إضافية لم تتم بالشفافية والإفصاح مثل الأداء المستقبلي للبنك الإسلامي ، وهذا يساعد على توفير استراتيجية مالية لقاعدة معلومات تساعد في خدمة أصحاب المصالح، بحيث يكون هناك تكامل في تحديد الأداء المالي والأداء غير المالي للبنك الإسلامي، مما ينعكس إيجابا على طرق الإفصاح المحاسبي الذي يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية كأحد المرتكزات المهمة للحاكمية المؤسسية .كما يلاحظ بان الوسط الحسابي لفقرات الفرضية ٣,٥٢ وهو أعلى من الوسط (٣) وهذا يدل على أن طرق الإفصاح تساعد في تطوير استراتيجيات الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية .

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

والتي مفادها" لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية "

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way Sample T-Test للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول رقم(٥)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	دلالة T الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
٦,٤٩	١,٩٧٧	٠,٠٠٠	رفض	٣,٢٤

يلاحظ من الجدول السابق أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة ت المحسوبة أقل من قيمة ت الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية. ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، ونرفض الفرضية العدمية والتي مفادها تطبق البنوك الإسلامية في الأردن تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية

نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

١- والتي مفادها" لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية في الأردن "

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way Sample T-Test للفرضـــية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول رقم ٦

نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	دلالة T الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
٨,١٩	١,٩٧٧	٠,٠٠٠	رفض	٣,٥٢

يلاحظ من الجدول السابق أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة ت المحسوبة أقل من قيمة ت الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية. ومن ثم نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية والتي مفادها يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على تطوير استراتيجيات الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية في الأردن "

النتائج والتوصيات

تم التوصل للنتائج التالية :-

١- إن قواعد السلوك الأخلاقي تساعد على تأسيس مرجعية مناسبة، لبناء استراتيجيات فاعلة للحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية، في حين كانت نتائج الدراسات السابقة التركيز على تعظيم أرباح البنوك الإسلامية من خلال تطبيق الحاكمية المؤسسية مثل دراسة دويلة

٢- وجود هيئات رقابية شرعية تمارس تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من منظور إسلامي معاصر، الأمر الذي يساعد في تكامل الآراء حول شرعية المعاملات المالية في البنوك الإسلامية في الأردن، في حين كان من أهم نتائج دراسة الحسبان وفواز وجود تفعيل لدور الحكومة من خلال توفر مختصين مؤهلين في عملية إصدار القوانين، وبلغة مفهومة بالاشتراك مع الجهات غير الحكومية وذات العلاقة بالمحاسبة وتدقيق الحسابات .

٣- وجود إفصاح مستقل لكل بند مهم لمختلف شرائح أصحاب المصالح في البنوك الإسلامية في الأردن الأمر الذي يساعد على تعزيز الحاكمية المؤسسية من حيث الشفافية في الإعلان عن المعلومات المالية وغير المالية

٤- إجراء التحليل الذي يناسب البنك الإسلامي لاتخاذ مختلف أنواع القرارات حتى تكون المعلومات المالية شاملة وضمن خصائص مشتركة، لكي تسهل إجراء أو اتخاذ القرارات المناسبة من قبل أصحاب المصالح وهذا يعزز وجود مرجعية لحل جميع القضايا التي يهتم بها أصحاب المصالح

٥- إن البنوك الإسلامية تقوم بإعداد جداول إضافية بالمعلومات التي لم يفصح عنها ضمن مكونات القوائم المالية ، الأمر الذي يساعد على تكوين صورة أشمل عن الوضع المالي والوضع غير المالي للبنوك، وهذا يساعد في تعزيز تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية

١- ضرورة التفسير الكامل للتعاقدات كافة التي تتم فيما بين البنك الإسلامي ومختلف الأطراف الأخرى المتعاملة فيه تفسيرا دقيقا ،

٢- إن تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها موثوقة وتلبي احتياجات صانعي القرارات في البنوك الإسلامية، وتكون المعلومات ذات صلة قوية بطبيعة القرار

٣- تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية الشرعية العامة و الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة و الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة

٤- الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات التي تبرز أهمية تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية على مختلف القطاعات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

المراجع باللغة العربية:

- دويلة ، سعد (٢٠١٦) " أثر تطبيق الشفافية في الحوكمة المؤسسية على مستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن

- بني سلامه، محمد، ودراغمة سامي (٢٠١٤)، **معايير الشفافية في الفقه الإسلامي وأثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية**، بحث، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، فلسطين.

- مبارك ، موسى و سمحان ، حسين (٢٠١٢) ، **محاسبة المصارف الإسلامية** ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، عمان ، الأردن

- الهنيني ، ايمان وحيمور احمد (٢٠١٣) " مدى التزام المصارف الإسلامية بقواعد الحاكمية المؤسسية " **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الاقتصادية** ، الجامعة الإسلامية ، عمان ، الأردن

- بورقبة ، احمد (٢٠٠٩) " الحوكمة في المصارف الإسلامية ، **المجلة الاقتصادية** ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية: **المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**، إصدار ديسمبر ٢٠٠٦، ص٦ وما بعدها.وانظر الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية

- عياري ، آمال و خوالد ابو بكر (٢٠١٢) " **تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف ، مؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .

- أبو حمام ، محمد إسماعيل (٢٠٠٩) " **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

- الحسبان ، عطا الله ، الفواز ، تركي ٢٠١٥" **اثر طرق ووسائل محاسبة رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في الأردن** ، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن

- صيام ، احمد زكريا (٢٠٠٩) "دور الحاكمية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية ، مؤتمر كلية إدارة الأعمال بعنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال " الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن

المراجع باللغة الإنجليزية:-

- Al-hosban ,Atallah (2013) "extent of application Islamic accounting standards in Jordanian Islamic banks , American Journal for scientific research .

- Alhosban , Atallah , Alfawwaz , turkey (215) " Role of Internal Control to Deal with Corporate Governance in Information Technology Environment in Commercial Banks , Global Journal of Management and Business Research , 2015 .

- Al-Amarneh , Asma(2014) , **Corporate Governance , Ownership structure and Bank performance in Jordan** , , Vol 6, No 6 , , Canadian centre .

- ODEC. (2004) "**Principles of Corporate Governance** for this Arabic Edition, Affore named,"